

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للحكم

الراشد والتنمية المحلية

أصبح من المسلم به الآن أننا في حاجة ماسة إلى تطوير وتفعيل كل من الحكم الراشد والتنمية المحلية ليس فقط على المستوى المركزي، وإنما على المستوى المحلي أيضا ومع الأسف الشديد فإن الجزائر تعاني من مجموعة من النقائص، والإختلالات في هذين الجانبين لذلك فموضوع الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر يعتبر من المواضيع الهامة والأساسية ولهذا فهو مما تجب علينا دراسته والبحث فيه.

ويعد الإطار المفاهيمي هاما وأساسيا لفهم كافة الظواهر القابلة للدراسة وذلك لأن تحديد هذه المفاهيم يساهم إلى حد كبير في معرفة الجوانب الأساسية للظاهرة والتركيز عليها أثناء الدراسة مما يعطي للدراسة طابع الشمول والإلمام، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما: الإطار المفاهيمي للحكم الراشد والذي نتطرق فيه الى معالجة النقاط التالية: تعريف الحكم الراشد، أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد، التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد ، خصائص الحكم الراشد وأخيرا وليس آخرا أبعاد الحكم الراشد. بينما جاء المبحث الثاني ليحلل ويصف بالتدقيق الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية والذي بدوره نتعرض للعناصر التالية: تعريف التنمية المحلية، مجالات التنمية المحلية، أبعاد التنمية المحلية ونتوقع من تحليلنا لهذا الفصل الوصول إلى إدراك تعريف الحكم الراشد والتنمية المحلية ومعرفة أسباب ظهورهما وتطورهما التاريخي وكذا خصائصهما والعلاقة بينهما، كما لا يفوتنا دراسة الأبعاد والمجالات التي يتعلقان بالتنمية والحكم الراشد.

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

لقد انتشر مفهوم ما يسمى الحكم الراشد ليشمل جميع الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها من الجوانب وأصبح من متطلبات تحقيق التنمية ومن التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في ظل المتغيرات البيئية والدولية.

المطلب الأول: تعريف الحكم الراشد

سنطرق في هذا المطلب من الدراسة الى تعريف الحكم الراشد من خلال ثلاثة عناصر أولاً من الجانب اللغوي ثم الجانب الاصطلاحي لنختتمها بالتعريف الإجرائي

أولاً: التعريف اللغوي للحكم الراشد.

الحكم لغة ووفقاً للمعجم الوسيط مشتقة من الفعل الثلاثي " حكم " أي بمعنى قضى ويقال حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم فالحكم إذا هو القضاء بين الناس.¹

وجاء في القاموس المحيط أيضاً الرشد بمعنى الاستقامة على طريق الحق مع مداومة عليه، والرشد من صفات الله عزوجل: الهادي إلى سواء الصراط.²

وقد جاءت كلمة الرشد في مواضع عديدة من القرآن الكريم من بينها قوله تعالى: (إذ أوى الفتية إلى الكهف فقالوا ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشداً).³

وقوله تعالى: (فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً).⁴

وعند الرجوع إلى تفسير هاتين الآيتين نجد أن الآية الأولى تدل على الإصلاح في أمر الدين والدنيا أما الآية الثانية فتدل على إصابة طريق الحق والرشد الموصول إلى الجنة ونعيمها.⁵

¹ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص190

² - إبرادشة فريد، أطروحة دكتوراه، نقلاً عن: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط6،

بيروت: مؤسسة الرسالة، ص976

³ - سورة الكهف، الآية 10

⁴ - سورة الجن، الآية 14

⁵ - عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، بيروت: دار ابن حزم، 2003، ص و

ص 852 و444

ويتضح لنا من خلال التعريف اللغوي لمفهوم الحكم الراشد أن هذه الكلمة هي كلمة تدل على الاستقامة والصلاح والسداد والهداية الى طريق الحق، وبالتالي فهي نقيض الضلال والجهل وهي ضد الجهل والغي والظلم..الخ.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للحكم الراشد

لقد أصبح مفهوم الحكم الراشد من الجانب الاصطلاحي شديد الارتباط بالنقاشات التي دارت حول إشكالية التنمية، إذ لا تنمية دون حكم رشيد، ولا حكم رشيد دون عقلانية في التسيير، وفي هذه المرحلة الجديدة من التطور التاريخي للإنسانية تم طرح مصطلح الحاكمية أو الحوكمة كمصطلح جديد، في حقل الدراسات السياسية التي وضعت الحق والنظام وطريقة الحكم في قلب عملية التنمية.¹

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن مفهوم الحكم الراشد صار مرتبطا ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية حيث أن العلاقة بينهما علاقة وطيدة وتكاملية، إذ أنه إذا كان الحكم حكما راشدا وديمقراطيا فإن التنمية سوف تتطور وتزداد لكن إذا كان العكس أي أن الحكم تسلطي غير ديمقراطي، فإن التنمية سوف تقل وتضعف، مع وجود بعض التحفظ على هذه الفكرة لأنه وفي بعض الأحيان يكون نوع نظام الحكم تسلطي لكن التنمية مزدهرة كما هو الحال في المجتمعات الآسيوية.

مثال ذلك أن النظرية الديمقراطية في الغرب قد نجحت في أرض الواقع، وحينما نطبقها في بيئة أخرى لا يعني بالضرورة انها سوف تنجح ولذلك فالنظرية بالإمكان تعديلها على حسب بيئة وذهنيات مواطني البلد الذي يريد تطبيق الديمقراطية، ومنه فحول جنوب شرق آسيا بالتحديد هي دول لا تطبق الديمقراطية بالمفهوم الغربي ولكنها إن صح التعبير ديمقراطية

¹ - فريد أبرادشة، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، جوان 2014، ص27

على المقاس الآسيوي، وهنا تظهر لنا مدى أهمية البيئة حين تطبيق الأفكار والنظريات والمقاربات.¹

وعلى أية حال فإن بعض من نماذج الحكم أفضل من البعض الآخر في تحقيق النتائج كما أن التأكيد المعطى لمكونات الحكم الرشيد، يختلف من مجتمع إلى آخر وفقا لما يقيمه أعضاء ذلك المجتمع كنتائج مطلوبة أو إيجابية بصورة تختلف عن المجتمع الآخر.²

حيث أن الحكم في دولة معينة قد يختلف عن دولة أخرى فبعض أنواع الحكم أفضل من أنواع أخرى كما هو الحال في دول العالم الثالث خاصة في تحقيق النتائج وإنجاز المشاريع على مستوى تلك الدولة كم أن معايير وآليات الحكم الرشيد ينظر إليها على حسب اختلاف المجتمعات وتنوعها.

ويعرف الحكم الرشيد على أنه سلطة اقتصادية وسياسية وإدارية تدير مختلف شؤون وأعمال منظمة ما تأخذ بعين الاعتبار ميكانيزمات وسيرورة هيكلها وكل الجهات التي من خلالها يعبر الأشخاص عن مصالحهم حسب حقوقهم وواجباتهم.³

كما يعرف الحكم الرشيد بأنه الحكم القائم على المشاركة، والشفافية، والمساءلة، ودعم القانون، ويتضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع كما يضمن التعبير عن أكثر الفئات فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية.⁴

¹ - فريد أبرادشة ، مداخلة في الندوة العلمية المنعقدة بجامعة المسيلة تحت عنوان " تأثير الإصلاحات السياسية على التنمية المحلية في الجزائر 1999 - 2014 " بعنوان دعم المحليات أساس التنمية في إطار الدولة الحديثة، الساعة 11. 40. دقيقة.

² - زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص17

³ - Olifier dwaighson, **mettre pratique le développement plurale**, paris, slp, 2005. P48.

⁴ - United nation, **development programme govnonse for sutaindle humain development**, new York, undp, 1997. p8

ومما تقدم نستطيع القول أن الحكم الراشد هو حكم يقوم على مجموعة من الآليات مثل المشاركة والشفافية والمساءلة وتطبيق القانون، كما يقوم أيضا على البدء بالأولويات والمتطلبات اللازمة الموجودة في المجتمع.

ويعرف البنك الدولي الحكم الراشد منطلقا من فكرة مفادها تطوير المؤسسات، حيث يرى أنها مجموعة القواعد الرسمية (الدستور، القوانين، التنظيمات والنظام السياسي) والغير رسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيم، العقائد والمعايير الاجتماعية وسلوكيات الأفراد والمنظمات).

وفي تعريف آخر يرى فيه أن الحكم الراشد يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات وإختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمات جيدة وفعالة.

كما إستخدم مفهوم الحكم الراشد منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع بإتجاه تطويري وتنموي وتقدمي أي أن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك عبر رضاهم ومشاركتهم.¹

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيعرفه على أنه ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسا تتيح

¹ - يوسف أزروال، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص32،33

للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة في خلافاتهم.¹

أما تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فتري أن الحكم الرشيد يشمل مجموع العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ويؤكد هذا التعريف على أن مفهوم الحكم لايرتكز فقط على فعالية المؤسسات وإنما يشمل القيم التي تحتويها هذه المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة.² إن الملاحظ على تعريف المؤسسات الدولية لمفهوم الحكم الرشيد هو أنها على إتفاق على أن مفهوم الحكم الرشيد مفهوم يعتمد على مجموعة من الآليات والأطر التي من خلالها يساهم في عملية التنمية في مختلف الجوانب سواء الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، وغيرها من الجوانب.

وقد عرفه المشاركون في المؤتمر الإقتصادي الوطني الذي عقد أيام 9 إلى 14 ديسمبر 1996 بدولة البينين الحكم الرشيد بأنه التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت المالية، أو البشرية، أو المادية، إذن هي حركة تشاركية تسمح بالتسيير الدقيق للأموال العامة وخلق الثروة ولا يتم تطبيقها في الدولة فقط وإنما على المجتمع ككل ومختلف الفاعلين الإجتماعيين وهي لا ترتبط فقط بمشاكل الفساد والانحراف، وإنما يمتد إلى جميع مظاهر الحياة الإجتماعية وخاصة السلوكيات والتربية والتكوين والهياكل والتنظيم.³

ومن بين أكثر التعريفات شمولية تعريف "هرميت ألسن هانس" الذي عرف الحكم الرشيد بقوله: هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.⁴

¹ - حسين عبد القادر، الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص26

² - سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات وإستشارات الإدارة

العامة، 2001، ص4

³ - يوسف أزروال، مرجع سابق الذكر، ص35

⁴ - فريد ابرادشة، مرجع سابق الذكر، ص37

ويتضح لنا أن هذا المفكر يربط بين مكونات الحكم الراشد الثلاث التي هي الدولة بصفاتها الهيئية الرسمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بصفاتها هيئات غير رسمية.

ويرى بعض المفكرين أن الحكم الراشد له ثلاث إستعمالات شائعة هي¹:

1/ عند الإقتصاديّين الأمريكيّين يعني التنسيق لتنظيم فعالية الشركة.

2/ أما في علم الاجتماع الإقتصادي فلا يعني فقط تحسين فعالية الشركات ولكن الإهتمام بصراعات السلطة، وعمل المجموعات الإجتماعية.

3/ أما في علم السياسة فيتحدد الحكم الراشد بإعتباره عملية تنسيق للفاعلين في مجموعات إجتماعية أو مؤسسات داخل وخارج الحكومة للوصول إلى الأهداف الحقيقية.

وعموما هناك ستة محاور لتعريف الحكم الراشد صنفها (RA.RODES) وهي كالآتي:

* الإتجاه نحو الخصوصية ودراسة العلاقات بين آليات السوق والتدخل الحكومي فيما يتعلق بتقديم الخدمات.

* التركيز على المنظمات وكيفية إرضاء العملاء.

* إدخال القطاع الخاص في الإدارة الحكومية ضمن إطار عام لإصلاح الإدارة الحكومية مثل المنافسة وقياس الأداء.

* الربط بين الجوانب السياسية والإدارية.

* إعتبار السياسات العامة نتاج تفاعلات رسمية وغير رسمية بين الفواعل الثلاث.

* إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية.²

¹ - نعمان عباسي، " الحكم الراشد وألوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 10،

2010 ص 117

² - يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 19

من خلال الستة محاور التي عرف من خلالها "رودز" الحكم الراشد يتضح لنا أنه يرتبط بستة عناصر سوف نقوم بتوضيحها توضيحا مبسطا كالآتي:

أولاً: الحكم الراشد يهتم بدراسة العلاقة بين آليات وطرق عمل السوق وكيفية تدخل الحكومة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة.

ثانياً: الحكم الراشد يركز على المنظمات الموجودة داخل الدولة.

ثالثاً: الربط بين الإدارة الحكومية والقطاع الخاص.

رابعاً: أن الحكم الراشد يربط بين ماهو إداري وماهو سياسي.

خامساً: أن السياسات العامة تصنع عن طريق تفاعل ثلاث قطاعات هي الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

سادساً: أن الدولة تسعى إلى تسيير مختلف الشبكات المنظمة الموجودة في الأجهزة الحكومية.

التعريف الإجرائي لمفهوم الحكم الراشد: من خلال ماسبق من ذكر تعريفات لمفهوم الحكم الراشد نستطيع إيجاد تعريف إجرائي عام للحكم الراشد ونستطيع القول أنه الحكم الذي يباشره ويقوم به صاحب السلطة الحاكمة ويتميز بمجموعة من المميزات من أهمها العدالة، الشفافية، حكم القانون، الرؤية الإستراتيجية وغيرها من الخصائص حيث ومن خلال هذا المفهوم نستطيع مواجهة مختلف المشاكل والأزمات التي تواجه الدولة بصفة عامة والمجتمع بصفة خاصة.

وخلاصة ما تقدم من التعريفات والمفاهيم للحكم الراشد سواء ما تعلق بالجوانب الإقتصادية أو الجوانب السياسية فإنّ الحكم الراشد جاء أساسا ليحصر دور الدولة في مهام محددة ويضيقه الى أبعد حد ممكن ويبرز فواعل أخرى في التخطيط وصناعة السياسات العامة وإتخاذ القرارات وبروز القطاع الخاص والمجتمع المدني كفواعل رئيسية في ظل تراجع دور الدولة التي أصبحت دولة منظمة بعدما كانت دولة حارسة.

المطلب الثاني: أسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى بروز مفهوم الحكم الرشيد سواء من الناحية الفكرية أو العملية حيث ظهر كنتيجة حتمية للتطورات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية.... إلخ، وكذلك التغير الحاصل في طبيعة دور الحكومة والتطورات المنهجية والأكاديمية. وهناك مجموعة كبيرة من العوامل التي ساهمت إلى حد كبير في ظهور مصطلح الحكم الرشيد وإنتشاره عالميا وهي:

أولاً: موجة التحرر التي شهدتها العالم حيث وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية سارعت الدول المستعمرة إلى الحصول على إستقلالها لكن مشكلتها في كونها باشرت في إقامة مؤسسات الدولة بنفس التركيبة الإستعمارية أو ما يسمى " الإرث الإستعماري " مما جعل الدولة يغلب عليها الطابع الرأسمالي.

ثانياً: الإستبداد السياسي حيث أن الإستبداد هو الصفة الملازمة لأي حكم دكتاتوري حيث تتركز السلطة في يد شخص واحد، أما عامة الشعب فهم مجرد خدم فكان من الضروري ظهور النهضة الإصلاحية المطالبة بالتغيير.

ثالثاً: إستفحال ظاهرة الفساد عالميا حيث تعتبر ظاهرة متجذرة في المجتمعات والسلطات مما إستدعى مواجهتها.

رابعاً: التغيير الذي طرأ على دور الدولة حيث صارت من عنصر حاكم وكلي إلى عنصر مساهم وجزئي وذلك نتيجة بروز فواعل جديدة كالمجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى الإعلام.

خامساً: الثورة المعلوماتية والتكنولوجية حيث شهدت سنوات التسعينات إنفجاراً علمياً هائلاً.¹ إنه وعند ملاحظتنا للأسباب السابقة التي أدت أو ساهمت في ظهور مفهوم الحكم الرشيد يتضح لنا أنها أسباب فعالة وقوية ساهمت في التغيير في النواحي الفكرية والعملية أو

¹ - فريد برادشة، مرجع سابق الذكر، ص 40-44.

نستطيع القول أنها غيرت في الجوانب النظرية والتطبيقية التي كانت سائدة من قبل فموجة التحرر، والإستبداد السياسي، الفساد، العولمة، التحول الديمقراطي والثورة المعلوماتية والتكنولوجية كلها تشكل كلا متكاملًا ساهم في ظهور هذا المصطلح وتطوره.

بالإضافة إلى هذه الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الرشيد سواء من الناحية العلمية أو من الناحية النظرية، فيمكن إعتبار الحكم الرشيد ماهو إلى إنعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغير الذي حدث في طبيعة الجهاز الحكومي من جهة والتطورات الحاصلة في الجوانب العلمية والمنهجية والجوانب الإقتصادية والسياسية، والثقافية والتأثر بمختلف المعطيات الأخرى التي كانت على الساحة الداخلية والدولية.¹

وهناك من يرى أن ظهور مفهوم الحكم الرشيد يرجع للأسباب التالية:²

* العمل على مكافحة الفساد المالي والإداري حيث أصبحت هذه الظاهرة تتصدر قائمة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وحتى المتقدمة، جراء غياب المساءلة والشفافية في تسيير أموال الدولة وشؤون المجتمع.

* ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة معدلات الفقر والبطالة لا سيما في دول العالم الثالث التي يمثل ظهور مفهوم الحكم الرشيد فيها أحد أهم الآليات التي تساعد على مسايرة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، وكذا العمل على تحسين الأداء والفعالية في القطاع العمومي بإعتبار أن الحكم الرشيد يمثل مخططا سياسيا، إجتماعيا، وتنمويا، ناتج عن سلوكات الفاعلين في الدولة، وليس كنمط لرقابة هذه الأخيرة على باقي أجزاء المجتمع.

* العولمة وما تبعها من تطورات في مختلف المجالات حيث إتسع مجال إنتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد دور المنظمات الغير حكومية وسرعة إنتشار المعلومة على المستوى

¹ - سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص4

² - ليلي بن عيسى، " الحكم الرشيد أحد مقومات التسيير العمومي الجيد "، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد14، الجزائر، 2013، ص201، 202.

العالمي نتيجة للتطور التكنولوجي خاصة مع ظهور شبكة الإنترنت وهو ما ساعد على التواصل العالمي.

* تراجع دور الدولة وهو ما ساعد على إنتشار الديمقراطية كإيديولوجية جديدة حيث يرى بعض الباحثين أن الحكم الراشد هو وليد الديمقراطية، إذ يستوحي مكوناته من الديمقراطية. حسب نظرتنا فإن أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد ترجع إلى أسباب وعوامل عديدة من أهمها الأسباب المذكورة سابقا كالفساد المالي، والإداري، وضعف مستويات التنمية البشرية، وزيادة معدلات الفقر، والبطالة، لاسيما في دول العالم الثالث كما تعتبر العولمة، والمنظمات الغير الحكومية، والتطور التكنولوجي، من الأسباب المساعدة في ظهور هذا المفهوم. بالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

1/ الانفجار السكاني وما فرضه من زيادات في الحاجات والمتطلبات المختلفة إستوجبت أنماطا جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

2/ الاختلاف في موضوع تمكين المرأة وتقليدها مناصب سياسية لا سيما في الدول العربية والإفريقية حيث تعكس تقارير التنمية الإنسانية العربية ضعف مشاركتها في الحياة السياسية والعامة.

3/ عدم قدرة الدول النامية على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي.

4/ غياب عدالة التوزيع في الدخل القومي والثروة في الدول النامية.¹

وتعتبر هذه الأسباب أسباب منطقية وواقعية حيث أن الزيادة السكانية الكبيرة من العوامل المساهمة في زيادة حجم المتطلبات والحاجيات المختلفة هذا ما أدى بالضرورة إلى ظهور أنماط جديدة من أنواع التخطيط والتسيير ومن بين هذه الأنواع في التسيير نجد الحكم الراشد.

¹ - ليلي بن عيسى، مرجع سابق الذكر، ص 201، 202.

كما أن فشل الدول النامية في التجاوب مع المتغيرات والتطورات التكنولوجية من العوامل المساعدة على ظهور هذا المفهوم في هذه الدول كذلك غياب العدالة في توزيع الخيرات والثروات الموجودة في هذه البلاد.

إن ظهور مفهوم الحكم الرشيد ترافق مع تطور المفاهيم الجديدة مثل التنمية البشرية المستدامة، فمعظم التقارير الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي بدأ بإصدارها منذ سنة 1990 ركزت على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية البشرية المستدامة ومن هذه المؤشرات توقع الحياة عند الولادة، و تحسن متوسط الدخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية ومستوى التحصيل العلمي، لذلك فالنمو الإقتصادي ماهو إلى وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية بحد ذاته ومن واجب ومسؤوليات الحكم الرشيد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين.¹

إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي إقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدى إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات كما أدى كذلك إلى وجود عدم الرضا من طرف جمعيات المجتمع المدني.

وفرض إصلاحات سياسية وإقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية الأمر الذي دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الرشيد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة ومن بين الأسباب الأساسية لظهور الحكم الرشيد في هذه المنطقة نجد:

1/ خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم حيث أن إدارة الحكم أضعف في هذه المنطقة من كل مناطق العالم وهذا ما تبينه دراسات البنك الدولي وتقارير التنمية الإنسانية.

¹ - حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ومعايير: في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2004، ص98

2/ غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة وهذا راجع إلى غياب التوافق والإنسجام بين الحاكم والمحكوم.

3/ ضعف نظام المحاسبة والمساءلة في أنظمة حكم فيها الكثير من شخصنة السلطة وعدم الفصل بين ما هو عام وما هو خاص.

4/ عدم الإستقرار السياسي حيث تغطي على معظم دول العالم الثالث الصراعات الداخلية وتدهور الوضعية الإقتصادية والإجتماعية والفتن الطائفية.

5/ سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية محدودة.

6/ تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية وإستثراء الفساد.¹

والملاحظ على أسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد في المنطقة العربية هو أنها أسباب منطقية وعقلانية تتوافق مع ما هو موجود على أرض الواقع في هذه المنطقة حيث أن هذه الدول تعاني من كثير من المشاكل وفي جميع الجوانب خاصة السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، وبصفة عامة فإن أسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد أسباب عديدة ومتنوعة وتختلف من مفكر لآخر ومن منظمة إلى أخرى وهذا راجع إلى تباين الرؤى والتوجهات الفكرية لكل مفكر وكل منظمة.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للحكم الرشيد

تشير معظم الأدبيات إلى أن مفهوم الحكم الرشيد ليس وليد الفترة الراهنة حيث تشير بعض الدراسات إلى أن ظهور مصطلح (GOUVERNANCE) يعود إلى القرن 13 في فرنسا

¹ - حسين عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 18-21

كمرادف للفظ الحكومة ثم ظهر كمصطلح قانوني (1987) ثم إستخدم للتعبير عن تكاليف التسيير (CHARGES DE GOUVERNANCE) وهناك مصادر تشير إلى ظهور هذا المصطلح في مملكة سردينيا حوالي (1840) عندما أطلق الملك (CHARLY ALBBERT) مفهوم (BOUN GOUVERNO) كوسيلة أساسية للخروج من الأزمة التي شهدتها مملكته غير أن الإستخدامات المختلفة للمصطلح لم تكن تخرج عن إطار الحكومة، الحكم، والتسيير.¹ إن الملاحظ على مفهوم الحكم الراشد هو أنه مفهوم قديم غربي المنشأ ظهر في الجوانب الإقتصادية مع مصطلحات إقتصادية كمصطلح التسيير كما أن له علاقة بالحكم والحاكمية. وهناك من يرى أن مصطلح الحكم الراشد تنامي وظهر مع إزدهار وتنامي العولمة وكان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الإجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية.²

أما من خلال هذا التعريف فنستج أن الحكم الراشد ظهر كنتيجة لمجموع الإحتياجات والمطالب المنادية بضرورة توفير وتحسين الخدمات العامة. وفي عام 1989 قدم البنك الدولي لأدبيات التنمية تقريراً عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء بعنوان " إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام " وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم حيث ربط تحقيق التنمية الإقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية، ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي فإن العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات العلمية المتخصصة بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متفاوتة.³

¹ - ليلي جردير، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الرشيد، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص44

² - فارس رشيد البياتي، التنمية الإقتصادية سياسياً في الوطن العربي، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع 2008، ص8

³ - ليلي جردير، مرجع سابق الذكر، ص45

إن ملاحظتنا على التقرير المقدم من طرف البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء يصف الأزمة بأزمة حكم وهذه حقيقة لأنه لا نستطيع التحدث عن وجود تنمية سواء إقتصادية أو سياسية أو غيرها من دون التحدث عن حكم راشد ورشيد. وبعدها أصبح للحكم الرشيد تعريف محدد يوافق غايات البنك العالمي في سياق التنمية وهو التعريف الذي ظهر في تقرير البنك لسنة 1992 حول: **الحكمانية والتنمية**: هو طريقة ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد من البلدان من أجل تحقيق التنمية.

ثم وفي تقرير لاحق للبنك الدولي المسمى بالحكم الرشيد تجربة البنك العالمي سنة 1994 تقرر أن الحكم الرشيد يتلخص في "عملية صنع سياسة ملائمة، مفتوحة، مستتيرة، وشفافة، بيروقراطية مكونة من عناصر إحترافية، حكومة مسؤولة عن أفعالها، مجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، ينشط كل هؤلاء تحت سلطة أو حكم القانون".

أما البنك الأمريكي للتنمية (American Development Banc) فقد أعطى إهتماما خاصا لتحديث الإدارة العامة في حين تبنت لجنة المساعدة للتنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية سنة 1996 نفس تعريف البنك العالمي مع ربطه بالتنمية التشاركية وحقوق الإنسان.

أما مؤسسة التنمية العالمية فركزت على البعد القيمي للحكم الرشيد آخذة بعين الإختبار الأبعاد السياسية، الإقتصادية، والإدارية للحكم في حين أعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Undp) في تقريره لسنة 1998 أهمية أكبر للتنمية الإنسانية المستدامة.¹ ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الحكم الرشيد يرتبط بمختلف المفاهيم الأخرى وخاصة ذات الجوانب السياسية والاجتماعية.

¹ - ليلي جردير، مرجع سابق الذكر ، ص45

وقد انتشر استخدام هذا المفهوم في حقبة التسعينات وإرتبط بالمناهج الأخرى كالعولمة، والتحول الديمقراطي، والخصوصية، والمجتمع المدني، حتى وصلت إلى جانب القطاع الخاص، ومع نهاية التسعينات من القرن 20 برز تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp) سنة 1997 الذي هدف إلى تغيير دور الدولة والإعتراف بدور الفاعلين المتعددين والتوجه نحو الشراكة وتحديات التنمية البشرية.¹

ومن خلال هذا الرصد للتطور التاريخي لتطور مفهوم الحكم الرشيد يتضح لنا أن مفهوم الحكم الرشيد ظهر كنتيجة لتطور مختلف الإحتياجات والمطالب السكانية كما أنه ظهر بالتزامن مع مصطلحات التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، كما أن للحكم الرشيد علاقة تفاعلية بالفاعلين الآخرين خاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

المطلب الرابع: خصائص الحكم الرشيد

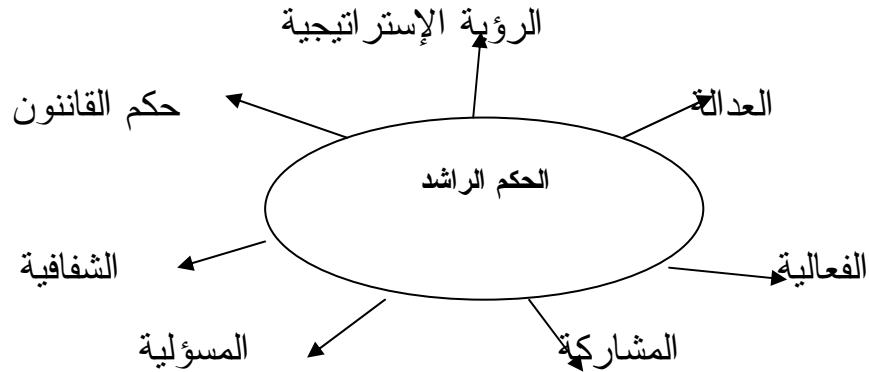
تتنوع خصائص ومعايير الحكم الرشيد بين السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والإدارية، ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها الرسمية فحسب بل تتعدى إلى مؤسسات المجتمع المدني و في الدراسة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تضمنت هذه الدراسة تسعة معايير وخصائص للحكم الرشيد وهي:

- 1 . المشاركة
- 2 . حكم القانون
- 3 . الشفافية
- 4 . حسن الإستجابة
- 5 . التوافق
- 6 . المساواة وتكافؤ الفرص
- 7 . الفعالية
- 8 . المحاسبة

¹ - شعبان فرج، الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص4

9. الرؤية الإستراتيجية.¹

والشكل التالي يوضح بعض خصائص ومعايير الحكم الرشيد:



المصدر: دانيان كوفمان البنك العالمي.

إن معايير وخصائص الحكم الرشيد متعددة ومتنوعة ولا تشمل الدولة فقط بل تتعداها إلى المؤسسات الغير حكومية وعند رؤية المعايير التسعة السابقة يتضح لنا التنوع والتعدد لخصائص الحكم الرشيد وسوف نوضح هذه الخصائص كآتي:

1- المشاركة: وتعني وجود تعاون وتشارك بين المؤسسات الرسمية والغير رسمية في الدولة.

2- حكم القانون: أي أن القانون فوق الجميع ويطبق على الجميع.

3- الشفافية: أي عدم وجود غموض يكتنف مختلف الممارسات السياسية داخل الدولة.

4- حسن الإستجابة: أي إستجابة النظام السياسي إستجابة سريعة وفعالة وحسنة للمطالب والإحتياجات المقدمة.

5- التوافق: أي وجود تلائم وتجانس بين المؤسسات الرسمية والغير الرسمية في الدولة.

6- المساواة وتكافؤ الفرص: في الوظائف ومنح المناصب والإستثمارات .

¹ - عبد النور ناجي ، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية "، مجلة المفكر، العدد3، دسن، ص110،111

7- الفعالية: أي وجود ديناميكية وحركية في النظام السياسي وتفاعلاته مع مختلف المؤسسات الغير رسمية.

8- المحاسبة: أي وجود محاسبة وتقييم للأعمال المنجزة ومدى نجاحها.

9- الرؤية الإستراتيجية: أي الرؤية الفعالة والواقعية والإستشرافية لمستقبل الدولة. وفي بعض الدراسات الأخرى تم التركيز على ستة معايير للحكم الرشيد وهي¹:

1. المحاسبة والمساءلة 2. الإستقرار السياسي

3. فعالية الحكومة 4. نوعية تنظيم الإقتصاد

5. حكم القانون 6. التحكم في الفساد.

وفي هذه الدراسة تم تقديم ستة معايير للحكم الرشيد وعند ملاحظتنا لها نجد أنها تتوافق مع المعايير والخصائص السابقة وهذا نظرا للتوافق الموجود حول خصائص الحكم الرشيد. أما اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لآسيا والباسيفيك (ESCAP) بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة فتقدم ثمانية خصائص للحكم الرشيد تتمثل في:

1- المشاركة: مشاركة الرجل والمرأة جوهر الحكم الرشيد التي تكون بشكل مباشر أو من

خلال مؤسسات شرعية وسيطة أو عبر ممثلهم مع ضرورة الإشارة إلى أن

الديمقراطية التمثيلية لا تشكل ضامنا لإهتمامات الفئات الضعيفة في المجتمع في

عملية صنع الجمعيات والتعبير عن الآراء.

2- حكم القانون: ويتطلب وجود إطار قانوني عادل ونزيه وحماية كاملة لحقوق الإنسان

عامة وحقوق الأقليات خاصة والمرونة والإعتدال في إستعمال القوة العمومية.

3- الشفافية: وتعني أن القرارات المتخذة وتنفيذها يتم بطريقة شفافة ومعلومة مع ضمان

سهولة الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة ومجانية.

¹ - عبد النور ناجي، مرجع سابق الذكر، ص 110، 111

- 4- الإستجابة: حيث أن المؤسسات والمعلومات موجهة لخدمة جميع المعنيين بها (الصالح العام) في مدة زمنية معقولة (جودة الخدمات).
- 5- الرؤية الإستراتيجية: حيث أن الحكم الراشد في المجتمع يتطلب الوساطة والتوفيق بين المصالح المختلفة في المجتمع ببناء قاعدة التوافق في الآراء بما يحقق الخير العام للمجتمع ككل كما يتطلب وجود رؤية إستراتيجية واضحة.
- 6- التمكين: إن تحقيق مجتمع الرفاه كهدف يتوقف على التأكد بأن جميع أعضائه يشعرون بأن لهم مصالح مشتركة وهذا يتطلب تمكين الفئات الأكثر ضعفا من المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية.
- 7- الفعالية والكفاءة: حيث يجب أن تكون المؤسسات التي تسعى إلى تلبية إحتياجات المجتمع ذات فعالية وكفاءة.
- 8- المسؤولية (المساءلة): وهي مطلب أساسي في الحكم الراشد وتشمل مسؤولية المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، أمام المواطنين.¹

¹ - وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص28، 29

الجدول التالي يبين خصائص ومعايير الحكم الراشد حسب مجموعة من المنظمات:

المنظمة أو الهيئة	المعيار 1	المعيار 2	المعيار 3	المعيار 4	المعيار 5	المعيار 6	المعيار 7
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المشاركة	حكم القانون	فعالية الحكومة والكفاءة	المسؤولية	الشفافية	الاستجابة	العدل
صندوق النقد الدولي	المشاركة	سيادة القانون	تحسين الكفاءة	المساءلة	مكافحة الفساد	الشفافية	العدالة في التوزيع
البنك العالمي	المشاركة	الشرعية ونوع النظام	الشفافية والمساءلة	حكم القانون	العدل والمساواة	العقلانية والكفاءة	قدرة الحكومة والاستجابة
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	المشاركة	سيادة القانون	العدل والمساواة	اللامركزية	الإجماع والكفاءة	المساءلة والشفافية	صيانة الحقوق وحقوق الإنسان
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - الأردن	الديمقراطية	حقوق الإنسان	سيادة القانون	دعم مؤسسات المجتمع المدني	تطوير الإدارة الحكومية	التفويض واللامركزية	التشاركية بين كل الفواعل
منظمة الشفافية الدولية	المشاركة	المشاركة	سيادة القانون والمساواة	المساءلة والشفافية	الإجماع ومكافحة الفساد	المساواة والكفاءة والعدل	الرؤية الإستراتيجية واللامركزية
الحكومة الجزائرية	المشاركة والديمقراطية	حقوق الإنسان	مكافحة الفساد	العدالة في التوزيع	الشفافية والمساءلة	سيادة القانون والحقوق	اللامركزية والتفويض

المصدر: فريد ابرادشة، مرجع سابق الذكر، ص112

ومن خلال ماسبق من ذكر خصائص أو معايير الحكم الراشد يتضح لنا جليا أن هناك شبه إجماع أو إتفاق حول المعايير التي يتشكل منها الحكم الراشد التي تعتبر الشعار الحالي لتطور الدول والأمم ومن حقق هذه المعايير وسعى في تطبيقها فقد سار على الطريق الصحيح لتحقيق التنمية الحقيقية والفعالة.

المطلب الخامس: أبعاد الحكم الراشد

للحكم الراشد أربعة أبعاد هي:

أولاً: البعد السياسي لقد جاء الحكم الراشد بمجموعة من التصورات والأفكار التي تبين رسم أسلوب الحكم على مستوى الدول خاصة النامية منها، كشرط للحصول على المساعدة وإن حاولت هذه المؤسسات في البداية تجنب الجانب السياسي، إلا أنه مع تطور الرؤية الدولية لهذا المفهوم، تم إدراج الأبعاد السياسية للحكم الراشد من خلال مجموعة من المعايير لنمط معين من الحكم الراشد المتميز بالشفافية في تداول المعلومات وحرية تدفقها والدعوة إلى تفعيل المشاركة السياسية الناجحة لجميع فئات المجتمع.

ويتمثل البعد السياسي للحكم الراشد في:

* وضع مؤشرات تتعلق بالمشاركة في إختيار الحكومات ومؤشرات القياس الخاصة بوسائل الإعلام.

* وضع مؤشرات للقياس لقدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الناجحة وإحترام الدولة والمواطن.

* مساعدة القيادة السياسية داخليا وخارجيا عن طريق مجالس قضائية وطنية تتمتع بالإستقلالية أو عن طريق المنظمات الدولية عن طريق المعاهدات والعقود.¹

¹- ليلي ليجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2009-2010، 54-56

الدعوة إلى إعادة التعريف بدور الدولة وعلاقتها بالقطاعات المختلفة سيما القطاع الخاص، والمجتمع المدني.¹

عند ملاحظتنا للبعد السياسي للحكم الراشد يتضح لنا الدور الذي يلعبه ويمارسه الحكم الراشد على الجوانب السياسية، حيث يرتبط هذا المفهوم بكيفية إختيار الحكومات ذات الكفاءة والفعالية وكيفية إحترام المواطنين، وإنشاء المجالس القضائية ذات الإستقلالية وكذلك ربط العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويمكن البعد السياسي للرشادة في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطاً أساسياً لتجسيد الحكم الراشد من خلال:

1/ تنظيم إنتخابات حرة نزيهة وشفافة تسمح بمشاركة الأحزاب سياسية والمواطنين في إطار قانوني.

2/ مشاركة سياسية واسعة النطاق ليس فقط في إطار الميكانيزمات الإنتخابية (المشاركة الدورية) بل في إطار إتاحة الفرصة للجميع.

3/ وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على تطبيق القانون.

4/ وجود صحافة مستقلة ومناقشة قادرة على تشكيل رأي عام واعي.

5/ وجود هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بالإمكانية وذات كفاءة عالية.²

ثانياً: البعد الإقتصادي أما على المستوى الإقتصادي فيتضح من خلال صندوق النقد الدولي، الذي عرف الحكم الراشد من خلال مبدأ الشفافية و محاسبة كل المسؤولين داخل الإدارة أو الحكومة.

¹ - ليلي لعال، مرجع سابق الذكر، ص 54-56

² - أمينة فلاح، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 57، 58

إن المناخ الذي تهيئه الدولة بوجود سياسة قوية مدعومة بالمؤسسات العامة يهم ضمان عدم إهدار أموال المساعدات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.¹

عند رؤيتنا للبعد الاقتصادي للحكم الرشيد يتضح لنا إرتباط الحكم الرشيد بالجوانب الاقتصادية حيث يركز على مبدأي المحاسبة والشفافية والإعتماد على المؤسسات العامة ذات البنية القوية إداريا وهيكليا.

ويمكن البعد الاقتصادي في تحقيق الرشادة السياسية وهذا من خلال الإجراءات والقرارات التي يكون لها تأثير على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية بالدول الأخرى فالحكم الرشيد له إرتباط وثيق بالبيئة الاقتصادية الموجودة.²

ثالثا: البعد الإجتماعي من مهام ومسؤوليات الحكم الرشيد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين فالمؤسسات الإجتماعية والإنسانية تساعد في بناء نظام إجتماعي عادل ورفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة للمواطنين وخلق روح الوطنية بين مختلف الطبقات الإجتماعية فالحكم الرشيد من خلال هذا البعد يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وحرية التعبير، ولذا يجب أن تكون هناك رؤية إستراتيجية منطلقة من معطيات الثقافة والإجتماع تهدف إلى التطوير الذاتي والمجتمعي.³

أما عند رؤية البعد الإجتماعي فيتضح لنا أن الحكم الرشيد له إرتباط بالحياة الإجتماعية للمواطنين حيث يهتم بحرية التعبير، الثقافة الإنسانية، وتطوير الجوانب الذاتية والإجتماعية.

رابعا: البعد الإداري يرتكز البعد الإداري للحكم الرشيد في وجود التسيير العقلاني، الشفاف، العادل للموارد البشرية والمالية للمجتمع يهدف إلى القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية من خلال تشجيع الديمقراطية المحلية الخاصة وتستهدف الرشادة الإدارية مجموع قطاع الوظيف العمومي.

¹ - ليلي لعجال، مرجع سابق الذكر، 54-56

² - أمينة فلاح، مرجع سابق الذكر، ص58

³ - ليلي لعجال، مرجع سابق الذكر، 54-56

وتتطلب الرشادة الإدارية الإستقلال عن السلطتين السياسية والإقتصادية ويكمن البعد الإداري والبشري للرشادة في:

- 1- تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام.
- 2- تفعيل طرق ووسائل إسناد الوظائف.
- 3- إنشاء بيئة قانونية قابلة لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة وتفعيل الإتصال والشفافية.¹

من خلال رؤية الأربعة أبعاد السابقة يتضح لنا أهمية دراسة أبعاد الحكم الراشد وتحليلها تحليلًا دقيقًا من أجل دراسة كيفية تطوير هذه الأبعاد وتفعيلها في الجوانب السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، داخل الدول والمجتمعات حيث أن تفعيل هذه الأبعاد يساهم وبشكل كبير في تطوير الجوانب الذاتية للمواطنين والمجتمعية في الدولة.

وهناك من يرى أن الحكم الراشد يقوم على أبعاد مترابطة مع بعضها البعض وتتحدد في²:

- 1/ **البعد السياسي:** ويرتكز على طبيعة السلطة السياسية ومدى شرعيتها من حيث التمثيل.
- 2/ **البعد التقني:** ويقوم على عمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفعاليتها.
- 3/ **البعد الإقتصادي الإجتماعي:** ويتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته وإستقلاله عن الدولة في الجانبين الإقتصادي والإجتماعي، وقدرته على التأثير في المواطنين وعلاقته مع الإقتصاديات الخارجية والدول الأخرى يعتمد الحكم الراشد على الأبعاد المذكورة حيث يجب إيجاد إستقلالية للإدارة عن نفوذ السياسيين كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني وتهميشه تؤدي إلى غياب الشريك الفعال في صنع السياسات العامة ومراقبة السلطة السياسية والإدارية وغياب أيضا الشفافية والمحاسبة.

¹ - سهام غضاب، الإصلاح الإداري والحكم الراشد في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013 ص34،35

² - محمد غربي، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، مجلة دفاتر السياسة

والقانون، عدد خاص، الجزائر، أبريل 2011، ص373

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية وتحسين نوعية المعيشة للأفراد وتحسين الخدمات في مختلف الجوانب خاصة الإقتصادية والإجتماعية يعتبر مطلباً ضرورياً وهاماً في تطور الدول وتنميتها سواء على المستوى المركزي للدول أو على المستوى المحلي للدول هذا ما أعطى للدراسات المهتمة بالتنمية المحلية إهتماماً بالغاً ومحورياً.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

أولاً: تعريف التنمية

تعد التنمية المحلية ركناً أساسياً من أركان التنمية الشاملة، حيث أصبحت من الإهتمامات لمختلف الحكومات وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع المكاسب والخيرات.

وقبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وجب علينا التطرق إلى مفهوم التنمية الذي تعود نشأته الأولى إلى العالم الإقتصادي الشهير "آدم سميث" في كتابه بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الإقتصادي بما يشبه التنمية وقدم مجموعة من العناصر التي هي كفيلة بتحقيق التنمية.

وقد عادت فكرة التنمية للظهور سنة 1944 في تقرير اللجنة الإستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية من خلال تنمية قدرات المجتمعات من خلال التغيير الإجتماعي والإقتصادي وتختلف أهداف البحث في موضوع التنمية في دائرة الدول المتقدمة عنه في دول العالم الثالث حيث أن الأول يسعى إلى تحقيق الرفاهية وتكميلها أما في العالم الثالث فيسعى إلى تحديد أسباب التقدم وتحقيقه.¹

¹ - عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولاية المسيلة وبرج بوعريش، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، 49-52

إن ممارسة التوجيه الفعال يعني بأن التنمية ليست صيغة عشوائية تنتج في عالم الأشخاص والأشياء والأفكار بعفوية وإنما هي تغيير متحكم فيه بعوامل وخطط تهدف بالانتقال من المجتمع من حال غير مرغوب فيها إلى حال مرغوب فيها.

عند ملاحظتنا لمفهوم التنمية يتضح لنا أنه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة حيث كانت بداياتها الأولى في الجوانب الاقتصادية وهي تهدف إلى نقل المجتمعات من التخلف إلى التطور.

وقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة سنة 1950 حيث اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ماي 1955 قراراً بإعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منظمة سنة 1955 يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابياً في هذه العملية.

وهكذا تعتبر التنمية "التغيير الموجه الذي تلعب فيه الإرادة الواعية دوراً جوهرياً، وهي تغيير اجتماعي إرادي ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى حال أحسن ينبغي أن يكون عليها".¹

وهناك من يرى أن التنمية هي عملية اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشيطة والحررة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.²

¹ - عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق الذكر، ص 49-52

² - عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص 147، 148

وبعبارة أخرى التنمية هي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع الأفراد المجتمع بهدف خلق ظروف إجتماعية وإقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى مايمكن.¹

أما من خلال التعريفين السابقين فيتضح لنا أن التنمية تمس جميع الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، السياسية، وغيرها من الجوانب حيث تسعى إلى خلق الظروف الملائمة للتطور والتحسين الإيجابي.

أما في الفكر الإقتصادي الغربي فعرفت التنمية بأنها تنشيط الإقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الإقتصاد الوطني.²

أما البنك الدولي فيرى أن التنمية هي عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة.³

¹ - عبد الرزاق مقري، مرجع سابق الذكر، ص147،148

² - إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص39

³ - مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، الأردن: دار وائل للنشر، 2007، ص130

وفيما يلي جدول يبين مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية هي النمو الإقتصادي
2	منتصف الستينات إلى السبعينات من القرن العشرين	التنمية هي النمو الإقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة هي الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية
4	منذ سنة 1990 إلى إلى يومنا هذا	التنمية البشرية هي تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان
5	منذ قمة الأرض الأولى سنة 1992	التنمية المستدامة هي النمو الإقتصادي + التوزيع العادل + الحياة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زلط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع، 2007، ص282.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية

أما التنمية المحلية فيقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي والذي ينتج عنه إقتصاد يتسم بالمرونة والإستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين مع المحافظة على البيئة.¹ وهناك من يرى أن التنمية المحلية هي القدرة على الإستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد

¹ - أحمد غريبي، " أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد4، الجزائر، أكتوبر2010، ص5

المجتمع، مع ضمان إستدامة هذه المصادر ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية.

وعند رؤية التعريفين السابقين لمفهوم التنمية المحلية نجدها تهتم بمشاركة جميع المواطنين على المستوى المحلي القادرين على تطوير الإقتصاد المحلي، حيث من خلال هذه المشاركة تتحسن نوعية حياة الأفراد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، والحد من مستويات الفقر المرتفعة مع المحافظة على البيئة المحلية.

أما البعض الآخر فيرى أن التنمية المحلية أنها القدرة على إيجاد مصادر بشرية ومادية على المستوى المحلي وزيادة هذه المصادر كما ونوعا مع التركيز على مصطلح التنمية المستدامة وتطوير الجوانب المادية والثقافية للأفراد.

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية، أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة هذه الأمة حيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما:

1/ مساهمة المواطنين (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين معيشتهم.

2/ توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع.¹

ومن خلال تعريف الدكتور فاروق زكي من في كتابه " تنمية المجتمعات في الدول النامية" نستنتج أن التنمية المحلية تعتمد على جهود الجميع من خلال التعاون بين المؤسسات الرسمية المتمثلة في الحكومة والمؤسسات الغير الرسمية المتمثلة في فعاليات المجتمع المدني، من أجل تطوير التنمية المحلية.

¹ - شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص79

أما محي الدين صابر فيرى أن التنمية المحلية مفهوم حديث لأسلوب العمل الإقتصادي والاجتماعي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والإقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية.¹

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الإيجابية للمجتمع والإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها بطريقة تضمن لنا إستجابة فعالة لهذه الحركة.²

ويمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة للسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة.³

كما يرى الدكتور أحمد رشيد بأن التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل.⁴

أما تعريف الدكتور أحمد رشيد فقد ركز على وظيفة الحكومة بإعتبارها سلطة مركزية في دعم وتطوير المجتمعات المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية.

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، 2001، ص184

² - عبد الله رابح سرير، "المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية"، مجلة المفكر، العدد7، الجزائر، د س ن، ص83

³ - خيضر خنفر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص17

⁴ - المرجع نفسه، ص18

أما بالنسبة لمفهوم التنمية المحلية في الجزائر فهي في الأساس توزيع للأدوار الإقتصادية بين الدولة المركزية والجماعات المحلية، حيث تحتكر الدولة المركزية عملية التصميم والتخطيط والتمويل في حين تتكفل الجماعات المحلية بالتنفيذ وينحصر مفهوم التنمية المحلية في توفير المرافق العامة الضرورية والحفاظ عليها أي تقاسم الأعباء ومركزية المنافع.¹

أما عن تعريف التنمية المحلية في الجزائر فإننا نلاحظ أنه يركز على تقسيم الوظائف بين السلطة المركزية التي تهتم بالخطّة العامة من خلال التصميم والتخطيط والتمويل، للجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية الذين يقومون بالتنفيذ لهذه الخطط والبرامج.

ومن خلال ماسبق من التعريفات للتنمية المحلية يتضح لنا أن مفهوم التنمية المحلية مفهوم مركزي وجوهري وهام جدا في تطوير الدول سواء في الجوانب الإقتصادية، أو الإجتماعية، والثقافية وغيرها لأن التنمية المحلية تمس جميع الجوانب سواء المادية، أو المعنوية وعلى المستوى المحلي خاصة كما أن تطوير التنمية المحلية يؤدي إلى وجود تنمية شاملة بصيغة طبيعية ومنطقية.

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجالات عديدة من بينها:

أولاً: التنمية الإقتصادية وهي العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الإقتصادية وزيادة الموارد الإقتصادية ورفع مستوى الدخل القومي ومنه إرتفاع الدخل الفردي.

ثانياً: التنمية الإجتماعية ويقصد بها الإرتفاع في الجانب الإجتماعي من خلال تبني

¹ - عبد الرحمان صديني، التنمية المحلية للبلديات الجزائرية من خلال دراسة إحصائية تحليلية للوضعية المالية للبلديات في الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص20

سياسات إجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية من خلال خلق فرص عمل والقيام بأنشطة تنموية تخدم المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى إمتصاص البطالة ورفع المستوى المعيشي للسكان.

ثالثا: التنمية الثقافية وتعتمد على تزايد عدد العلماء والمتقنين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وزيادة حجم الوعي والبحث العلمي.

رابعا: التنمية السياسية وهي زيادة في الكفاءة الحكومية على إستخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية بغية إيجاد نظام سياسي معاصر فالتنمية السياسية المحلية تعني ترشيد الحكم المحلي من خلال زيادة المشاركة السياسية المحلية في صنع القرار المحلي.¹

وبالرغم من أن التنمية السياسية تؤثر في العمليات الإقتصادية والإجتماعية للتحديث وتتأثر بها إلى أنها إتجهت تاريخيا لتأخذ دورا أكثر محورية.²

خامسا: التنمية الإدارية وهي نشاط مخطط ومستمر يهدف إلى تطوير السلوك الإداري وتطوير قدرات العاملين من خلال المعارف والمهارات التي يكتسبونها من خلال برامج التنمية الإدارية.³

من خلال رؤية مجالات التنمية المحلية يتضح لنا ترابط التنمية المحلية بجوانب عديدة إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، سياسية، وإدارية، وسوف نقوم بشرح كل مجال من مجالات التنمية المحلية على حدى على النحو التالي:

أولاً: مجال التنمية المحلية في الجانب الإقتصادي حيث تساهم التنمية المحلية في تطوير الجانب الإقتصادي وتنميته والانتقال بالجانب الإقتصادي من حالة التخلف والركود إلى حالة

¹ - أحمد حمزة قعمور، الأحزاب السياسية والتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 40، 41

² - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص 36

³ - أحمد حمزة قعمور، مرجع سابق الذكر، ص 40، 41

التطور والتقدم، ويتم ذلك من خلال التطوير في الجوانب الهيكلية للمؤسسات والمنشآت الإقتصادية وكذلك التطوير في الجوانب البشرية وخاصة التركيز على الجانب البشري في المؤسسات الإقتصادية لأن الفرد ذو الكفاءة يعتبر الفاعل الرئيسي في تطوير الجوانب الإقتصادية.

ثانيا: مجال التنمية المحلية في الجانب الإجتماعي حيث ومن خلال هذا الجانب تساهم التنمية المحلية في تطوير الجوانب الإجتماعية من خلال تبني سياسات إجتماعية رشيدة تساهم في تنمية المجتمعات المحلية والحد من نسبة الفقر والبطالة وغيرها من الآفات الإجتماعية ورفع مستويات المعيشة للمواطنين.

ثالثا: مجال التنمية المحلية في الجانب الثقافي ومن خلال هذا الجانب تساهم التنمية المحلية في تطوير الجوانب الثقافية من خلال زيادة وتطوير المستويات التعليمية والثقافية للأفراد وإيجاد طبقة مثقفة، وواعية ومن مؤشرات تطور الجانب الثقافي هو زيادة عدد المثقفين والمفكرين والعلماء سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

رابعا: مجال التنمية المحلية في الجانب السياسي حيث ومن خلال هذا الجانب تساهم التنمية المحلية في تطوير الجوانب السياسية من خلال تطوير الحكومات سواء الحكومة المركزية في الدولة أو على مستوى السلطات المحلية، والتنمية السياسية تساهم في إيجاد حكم محلي رشيد.

خامسا: مجال التنمية المحلية في الجانب الإداري حيث ومن خلال هذا الجانب تساهم التنمية المحلية في تطوير الجوانب الإدارية سواء على مستوى السلوك الإداري للأفراد والعاملين، أو من خلال تطوير المعارف والمهارات من خلال البرامج التدريبية ومختلف الملتقيات والدورات التدريبية.

وبصفة عامة فإن مجالات التنمية المحلية تشمل مجالات وجوانب عديدة على المستوى المحلي وتهدف إلى التطوير في جميع الجوانب والمجالات السياسية، والثقافية، والإدارية، والاجتماعية، والإقتصادية، فمن خلالها تتطور الدول وتزدهر وتنمو.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة أبعاد هي:

أولاً: البعد الإقتصادي حيث تراعي التنمية المحلية البعد الإقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة ولهذا تصبح التنمية المحلية فعالة عن طريق تحقيق البعد الإقتصادي من خلال إمتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتجات الإقتصادية من جهة ثانية كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية الإقتصادية المحلية وأيضا إستقطاب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى.¹

إن البعد الإقتصادي يعتبر بعدا مركزيا وهاما في تطوير المجتمعات وتنميتها وعند بحث ودراسة أبعاد التنمية المحلية نجد أن أول بعد، تركز عليه التنمية المحلية هو البعد الإقتصادي، حيث ومن خلال هذا البعد تبحث التنمية المحلية عن أهم الموارد والقطاعات التي يمكن أن تتميز بها هذه المنطقة، تكون قادرة على النهوض بهذا المجتمع وتطويره، وأيضا جلب الإستثمارات لهذه المنطقة.

ثانياً: البعد الإجتماعي يركز البعد الإجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات

¹ - أحمد غريبي، مرجع سابق الذكر، ص 7-10

الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في إتخاذ القرار بكل شفافية.

وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الإجتماعي مثل الصحة، الأمن، الإسكان....إلخ.

وعند ملاحظة البعد الإجتماعي للتنمية المحلية نجده أيضا بعدا هاما ومركزيا كونه يركز على الإنسان، الذي يشكل جوهر التنمية بصفة عامة حيث يهدف هذا البعد إلى القضاء على الفقر والبطالة ومختلف الآفات الإجتماعية، وتوفير مختلف الخدمات الإجتماعية للأفراد وهو يشمل الجوانب الصحية، الأمنية، السكانية وغيرها.

ثالثا: البعد البيئي أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا في الإحتباس الحراري، وفقدان طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم.

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها وعليه وجب وضع حدود أمام الإستهلاك، والنمو السكاني، والتلوث، وأنماط الإنتاج البيئية.¹

أما البعد البيئي للتنمية المحلية فنتيجة تدهور الأوضاع البيئية وتغير أنماط المناخ ونقص المساحات الخضراء هذا ما أدى بالسلطات سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي، إلى الإهتمام بالجوانب البيئية.

رابعا: البعد الإداري يعني البعد الإداري الرشادة والتسيير العقلاني والتوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع بهدف القضاء على أشكال الفساد الإجتماعي والمحسوبية وتشجيع الديمقراطية المحلية خاصة.

¹ - أحمد غريبي، مرجع سابق الذكر، ص 7-10

خامسا: البعد السياسي ويتركز من خلال ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الراشد وذلك من خلال:

- تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة.
- المشاركة السياسية الفعالة الواسعة النطاق.
- الدولة الحقوقية عن طريق وجود سلطة قضائية مستقلة.
- وجود هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بإمكانية القيام بعملية التحقيق والنظام الإعلامي الواعي.¹

¹ - وحيدة بورغدة، حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص71، 72

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستنتج أن مفهوم الحكم الرشيد ومفهوم التنمية المحلية مفهومان هامين جدا وهذا يظهر من خلال التعاريف المختلفة و المتعددة التي قدمت لهما، كما أن أهميتهما تظهر من خلال إهتمام الباحثين والمفكرين بهذين المفهومين ودراستهما.

كما قد إهتمت الدول بجوانب الحكم الرشيد والتنمية المحلية منذ القدم بإعتبارهما عاملان مساهمان في تطوير الدول وإزدهارها..

كما يظهر لنا أن مفهوم الحكم الرشيد تطور بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية، حيث أن مفهوم الحكم الرشيد قد ظهر في الجوانب الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية.

كما إتضح لنا الجوانب العديدة التي يرتبط بها الحكم الرشيد من خلال دراسة أبعاده وخصائصه وكذلك تظهر المجالات العديدة التي تمسها التنمية المحلية وهي جوانب ومجالات عديدة ومتنوعة.